مرفق رقم 1

رئيس مكتب
الأمين العام

الرقم: 7/67
التاريخ: 2017/12/4

مذكرة

إلى السيد السفير د. كمال حسن علي
الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاقتصادية

يهدى مكتب الأمين العام أطيب تحياته، ويتشرف بأن يرفق مع هذا مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 552 بتاريخ 2017/11/29 والمرفق بها مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمقترح إدراجه على جدول أعمال الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقرر عقدها خلال الفترة من 4 إلى 2018/2/8.

يرجى التفضل بالاطلاع والعرض.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

السفير/ حسام زكي
الأمين العام المساعد
رئيس مكتب الأمين العام

صورة إلى:
- أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

Islam-2(3)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ambassade d'Algérie au Caire

سفارة الجزائر بالقاهرة

الرقم: 552

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية-مكتب معالي السيد الأمين العام- أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي-، وتتشرف بأن ترفق لها طيه نسخة من الرسالة الموجهة من معالي السيد محمد بن مرادي، وزير التجارة إلى معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، مرفقة بمشروع " ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" المقترح إدراجه على جدول أعمال الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع عقدها، من 04 إلى 08 فيفري 2018، وفق معايير الطرح المعمول بها، وذلك تمهيدا لرفعه إلى الدورة (29) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي ستعقد في مارس 2018.

تغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية-مكتب معالي السيد الأمين العام- أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي-، عن فائق احترامها وتقديرها.

القاهرة في 29 نوفمبر 2017

إلـــــى : - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- مكتب معالي السيد الأمين العام -
نسخة إلى : -أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي-

3877

تفضلوا السيد الأمين العام، بقبول أسمى عبارات التقدير و الاحترام

وزير التجارة

محمد بن مرادي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التجارة
الوزير

Ministère du Commerce
Le Ministre

2017 فبراير 29

السيد الأمين العام
لجامعة الدول العربية

الموضوع: اقتراح الجزائر لموضوع "مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" قصد إدراجه في جدول أعمال الدورة التاسعة و العشرون (29) للقمة العربية.

المرفقات: -- لوثائق الخاصة بهذا الموضوع.

تحضيرا لمشاركة الجزائر في أشغال الدورة التاسعة و العشرون (29) للقمة العربية، المزمع عقدها نهاية شهر مارس 2018 بالمملكة العربية السعودية، يشرفني أن أطلب منكم دراسة إمكانية إدراج موضوع "**مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ضمن جدول أعمال الدورة التاسعة و العشرون (29) للقمة العربية، المزمع عقدها بالمملكة العربية السعودية.

تجدر الإشارة أن هذا الموضوع يتماشى مع "أولويات العمل العربي المشترك و مستوى للمعايير و الضوابط للعمل بها في هذا الإطار.

تفضلوا السيد الأمين العام، بقبول أسمى عبارات التقدير و الاحترام.

وزير التجارة
محمد بن مرادي

المحتويات

1- ديباجة الميثاق

2- عرض الأسباب

3- مسودة مشروع الميثاق

مسودة مشروع

الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ديباجة:

يعتبر النظام الاقتصادي القائم على تطوير "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من أكثر النماذج الاقتصادية شيوعا وانتشارا عبر مختلف دول العالم، بل أكثرها نجاحا في الوقت الراهن. ولقد ظهرت ملامح هذا النظام خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي في شكل إستراتيجية للتنمية تتلائم مع ظروف البلدان السائرة في طريق النمو، وتخفف من هيمنة الشركات الكبرى العابرة للأوطان والقارات التي لا تسمح بالمنافسة وتجنح للاحتكار بلجوئها للتكتلات التي تبقيها في الموقع المحرك للسوق بكافة مظاهره. وقد دفعت هذه الحالة بالعديد من الدول إلى اعتماد خيارات في مجال التنمية تنسجم مع ظروفها الاقتصادية وبيئتها الاجتماعية وترمي إلى تحقيق طموحاتها في الرقي والتقدم.

وقد أدى ظهور المناهج الجديدة في التسيير والإدارة الاقتصادية وما ترتب عنهما من مراجعات في أساليب الإنتاج الصناعي على وجه الخصوص، إلى بروز نوع جديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في نشاط المناولة الصناعية، حيث صارت جزءا من النسيج الصناعي. كما ساهم اقتصاد المعرفة بدوره في تعزيز المكانة المحورية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي شكلت النواة الأولى في كثير من البلدان الناشئة.

وفي الوقت الحاضر، أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء. لأنها أصبحت تشكل مدخلا هاما لحل مشكلة البطالة، وعاملا حاسما في زيادة الدخل القومي ومصدرا مغذيا للمجمعات الصناعية الكبرى، ومختبرا للتطبيقات التكنولوجية بالغة الدقة، وفضاء للابتكارات بأشكالها المتنوعة. كما أنها الأكثر تحفيزا للقطاع الخاص (المبادرة الخاصة)، وبالتالي فهي بمثابة البوتقة التي تتصهر فيها عبقرية الشعوب.

ونظرا للأهمية التي تمثلها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي العربي ووزنها ضمن الهيكل الصناعي الكلي، لاسيما في مجال التشغيل والمساهمة في الناتج الوطني الخام، فقد أصبحت الدول العربية تولي اهتماما كبيرا بهذه المؤسسات باعتبارها مدخلا أساسيا لتنمية قطاع الصناعات التحويلية.

ورغم ذلك، فإن دور هذا القطاع في المنطقة العربية بصفة عامة مازال دون الطموح ويواجه مجموعة من الصعوبات والقصور في مختلف المجالات التنظيمية والفنية والمالية والتسويقية وغيرها.

وبجانب ذلك، فقد تعددت تعريفات ومفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول العربية بسبب تنوع إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية حيث يتأثر "مصطلح" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخيارات الاقتصادية الكبرى لكل بلد وتجاربه المتراكمة، ودرجة تصنيعه وطبيعة مكونات وعناصر إنتاجه الصناعي، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الأنشطة الصناعية الحديثة القائمة على المعرفة وارتباطاتها المعقدة مع قطاع الخدمات، وكذلك الكثافة السكانية ومدى توفر اليد العاملة ومستوى مؤهلاتها والسقف العام للأجور، بالإضافة إلى مختلف جوانب محيط المؤسسة التي لها الأثر الملموس في تحديد ملامح وطبيعة المؤسسات القائمة فيها. كما أدى التعدد في دلالات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى كثرة تعاريفها وكذلك معايير تصنيفها التي تختلف من بلد إلى آخر.

ومن هذا المنظور يمكن حصر أهم المعايير التي تصنف على أساسها هذا النمط على المؤسسات كما يلي:

1. عدد العمالة.
2. حجم رأس المال.
3. حجم المبيعات (رقم الأعمال).
4. طبيعة النشاط (صناعي، زراعي، تجاري، خدماتي).
5. الطبيعة القانونية للمؤسسة.
6. نوعية التكنولوجيا المستعملة.

إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وبدرجات قد تختلف من بلد إلى آخر تتميز بخصائص تؤهلها للعب دور القاطرة في ظل سرعة المتغيرات التي تطرأ عن المشهد الإقتصادي

للدول العربية، وبالتالي فإن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد عملية ممكنة ومجدية نظرا للعوامل الآتية:

- لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في كثير من الحالات.
- تجنب المستثمرين وتحفزهم على توظيف أموالهم، بحثا عن الربح السريع.
- قدرتها على التحكم في تسيير الموارد البشرية والمادية من جهة، وتعد وسيلة ناجحة لتدعيم تكوين طبقة من رجال الأعمال متشبعين بالثقافة المقاولتية من جهة أخرى.
- سرعة تكيفها وتفاعلها الإيجابي مع تحولات وتقلبات السوق.
- تحافظ على مناصب الشغل أثناء الأزمات.
- مرونة كبيرة في الانتقال من نشاط إلى آخر دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة من العقار المخصص للنشاط الإقتصادي، لا سيما الصناعي منه.
- قدرة بعض فروعها على التغلغل في المناطق الريفية و المدن الصغيرة الذي من شأنه تحقيق التوازن بين الأقاليم.
- السيطرة شبه الكلية للقطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر العالم.
- سرعة تكيفها مع حاجيات المستهلك دائمة التغيير.
- قدرتها الكبيرة على الإبداع بوسائل بسيطة.

و لكن، رغم المزايا التي توفرها اقتصاديات الأقطار العربية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المناخ الملائم و المشجع على تزايد المبادرة الخاصة و انتشار ثقافة المقاولة على أوسع نقاط، إلا أن مفهوم "المؤسسة الصغيرة و المتوسطة" في العديد من الدول العربية لا زال يشوبه بعض الغموض لأسباب يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- نشأة المؤسسة الإقتصادية الخاصة في بيئة اقتصادية قطرية يغلب عليها القطاع العمومي.
2- ضعف آليات الدعم و المرافقة لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
3- طغيان الاعتبارات الاجتماعية على كثير من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية الرامية إلى تأطير عملية تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
4- تنوع المنظومات الإقتصادية في الدول العربية.

5- اختلاف قدرات التمويل و آلياته من بلد إلى آخر، و كذلك مستوى التراكم المعرفي والتكنولوجي.

و في ظل الأزمة المالية الحالية و انكماش الاقتصاد العالمي بشكل عام، فقد تفاقمت صعوبات الصناعات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة العربية نتيجة تراجع الطلب الداخلي و الخارجي على المنتجات من ناحية و زيادة المنافسة و صعوبة الولوج للتمويل الميسر و المعونات الفنية من ناحية أخرى، و هو ما يتطلب تكثيف الجهود الرامية لحماية مصالح الشعوب العربية وضمان اندماج اقتصادياتها من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي من شأنه تحقيق الرفاهية المطلوبة و التقدم المنشود في ظل التوازنات التي يتميز بها العالم في سياقه التاريخي الحالي.

عرض الأسباب

هناك توافق كامل في جميع دول العالم على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر تاريخ البشرية و على دورها المحوري في تحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية. و عليه فان الصورة الإجمالية لواقع هذه المؤسسات توضح بعض ملامح الاهتمام الجدي بها على أعلى المستويات.

لقد عبر الخبراء العرب في أكثر من مناسبة على ضرورة الإسراع في تنسيق جهود التنمية الاقتصادية العربية بجوانبها المختلفة، نظرا للشروط الملائمة التي يتوفر عليها العالم العربي والتي تتمثل على وجه الخصوص في:

- وفرة رؤوس الأموال بالقدر الكافي.
- وجود موارد طبيعية غير مستغلة بالقدر اللازم.
- توفر الكفاءات البشرية في جميع الميادين مع يد عاملة مؤهلة وكوادر.
- وجود سوق عربية قادرة على استيعاب السلع والخدمات التي تنتج داخل الفضاء العربي.

يعتبر " مشروع الميثاق العربي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" من هذا المنظور إطارا ملائما لترقية نشاطات القطاع و إدماجه في منظومة التعاون و التكامل للجامعة العربية.

إن هذه المبادرة تعد كذلك مدخلا لتقوية الشراكة المتعددة الأشكال بين مختلف الأقطار العربية وتسمح بنقل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في هذا المجال.

تتضمن مسودة مشروع هذا الميثاق مجموعة من القواعد، غايتها تحقيق ما يلي:

1. السعي لتوحيد مصطلح "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" عربيا.
2. وضع استراتيجية عربية لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ في الاعتبار العناصر التالية على الأقل:

أ- حصر التحديات التي تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

ب-مرجعية التجارب العربية الناجحة.

ت-توحيد مفهوم مكونات محيط المؤسسة.

ث-تحديد الخطوات العملية لتسهيل عملية الاندماج.

ج- انتقاء الآليات الملائمة الكفيلة بتسريع عملية التكامل.

كما أن اعتماد هذا الميثاق والشروع في تنفيذه سيسمح للدول العربية بتعزيز التعاضد فيما بينها ويمنحها مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية. حيث أن انفتاح الدول العربية على بعضها البعض في ظل سياق دولي بالغ التعقيد تتضافر فيه مصالح القوى الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى إبقاء منطقتنا العربية مجرد أسواق لتصريف وبيع منتجاتها.

هذا الانفتاح هو الطريق الأنسب رغم العوائق والعقبات التي قد تعترضه في كل مرحلة من مراحل تجسيده.

تلكم هي أهم الأهداف التي يسعى الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيقها وصولا إلى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة التي لازالت تشكل تحديا كبيرا في العديد من الدول العربية. كما سيؤدي المجهود العربي المشترك، على المدى البعيد إلى القضاء على مظاهر الفقر وإحداث القفزة النوعية والطفرة التاريخية التي لطالما تمنتها الشعوب العربية.

مسودة مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الوزراء (أو) ممثلي الحكومات البلدان الأعضاء في الجامعة العربية المجتمعون في

.....بتاريخ.....

وعيا منهم بدور ومكانة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لاسيما فيما يتعلق بإنشاء الثروة و مناصب العمل، و التنمية الإقليمية و المحلية و المدن الصغيرة و تثبيت السكان و محاربة الفقر وتحقيق الإستقرار الإجتماعي.

يعترفون:

- إن ترقية الروح المقاولتية و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد من العوامل المهمة لهيكلة الاقتصاديات المعاصرة و كذلك محاربة الفقر.
- إن تأثيرات العولمة و حركية التقدم التكنولوجي والابتكار قد ساهمتا في ظهور فرص جديدة و تحديات جديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكن ترتبت عنهما صعوبة استيعاب و اقتناء تقنياتها بسبب كلفتها العالية.
- إن الوطن العربي كتلة جغرافية واحدة تتوفر على موارد بشرية و مادية هائلة.

يتفقون على ما يلي:

- يثمنون الجهود العربية الرامية إلى تحقيق التكامل و الانسجام في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها و الحفاظ على ديمومتها.
- يؤكدون على أن الظروف الاقتصادية الحالية تستلزم التكاثف و التعاضد لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

و لذلك يتبنون "الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" الذي يتضمن مايلي:

الباب الأول: الالتزامات الفردية للدول العربية

أولا: المصطلحات و التعاريف و التصنيف.

- توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تكييف التشريعات المؤطرة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- توحيد معايير تصنيفها.

ثانيا: نشر و ترسيخ ثقافة المقاولة و لاسيما لدى الشباب عامة و خريجي الجامعات على وجه الخصوص .

و ذلك من خلال تحفيز روح التقاول لدى الطلاب منذ الطور الثانوي و إدراج المعارف المرتبطة بها ضمن المنظومة التربوية و الجامعية.

ثالثا: تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تسعى الدول العربية إلى تبني منهجية مشتركة لتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحدد معايير تحكم هذه الإجراءات و آجالها، و يعتمد في ذلك على تجاربها و تجارب الدول الأجنبية الأكثر نجاعة في هذا المجال.

رابعا: تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر القطاع المالي و المصرفي.

تعكف الدول العربية على تطوير خدمات مالية تتماشى و حاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تعمل على مواكبة الآليات المستحدثة في هذا المجال.

خامسا: تنسيق الإطار التشريعي و التنظيمي

تعكف الدول العربية على تبني إطار تشريعي و تنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتسم بالانسجام و التنسيق فيما يتعلق بأهداف تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آلياتها، كما تتخذ هذه الدول بعين الاعتبار أثر النصوص التشريعية و التنظيمية التي تسنها في مختلف المجالات، على هذه الفئة من المؤسسات، بحيث تراعي هشاشتها و قلة إمكانياتها.

سادسا: توفير اليد العاملة المؤهلة و تثمينها

تتآزر الدول العربية لتكوين مواردها البشرية و تتعاون على توفير كفاءات تتناسب مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل منها، كما تعمل على تثمين المهارات النادرة و الاستفادة المتبادلة منها.

سابعا: المعلومة الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- السهر على توفير أنظمة معلوماتية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الدول العربية.
- و تحيين الأنظمة المعلوماتية بما يضمن الحصول على معلومة اقتصادية ذات جودة في الوقت المناسب.

ثامنا: تحسين تنافسية المؤسسات و الحفاظ على ديمومتها.

- وضع آليات لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لتمكينها من الانتشار عربيا وولوجها الأسواق الدولية.
- دعم و تشجيع إنشاء شبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تطوير الفروع و تحسين جاذبية الأقاليم.
- دعم الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع تجسيد نتائج البحث العلمي.
- وضع ميكانيزمات لمرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات بهدف إنقاذ تلك التي تملك مقومات اقتصادية لاستمرار نشاطها.

الباب الثاني: الالتزامات المشتركة للدول العربية

أولا: في مجال المعلومات الاقتصادية

- الإسراع في إنشاء "البنك العربي للمعلومات الاقتصادية" حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتم تزويده بمعطيات الأنظمة المعلوماتية للدول العربية، يتضمن كأولوية ما يلي:

1- المدونة العربية لفروع النشاط.

2- تعداد المؤسسات قطريا و عربيا.

- مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاد الكلي العربي لاسيما فيما يتعلق بالتشغيل و القيمة المضافة.

3- حصيلة تقييم مستوى التكامل العربي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- فرص الاستثمار المتوفرة و المتاحة قطريا و عربيا.

ثانيا: تطوير الشراكة داخل الفضاء العربي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تشجيع المناولة والشراكة بين المؤسسات العربية.
- تشجيع تبادل التجارب الناجحة وتكييف التشريعات القطرية لتتلاءم مع المتطلبات المتجددة لحركة رؤوس الأموال.
- توحيد المعايير والمواصفات ذات العلاقة بمفهوم الجودة.
- تبادل الخبرات مابين الدول العربية و تثمين نتائج البحث العلمي بما يعود بالفائدة على كافة الدول.

ويوصون :

- بتعميق التشاور بين الأطراف الموقعة على "الميثاق العربي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، والشروع في تجسيد الأهداف العامة التي تضمنها بالتعاون مع الجامعة العربية ، و ذلك من خلال تنصيب آلية متابعة وتقييم تضطلع بمهام تقديم الإرشادات والاقتراحات لتحسين ومراجعة السياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تسهر على متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تضمنها الميثاق.

- قيام الآلية المشار إليها أعلاه، وفي إطار القواعد العامة للميثاق باقتراح تكييف السياسات والخيارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتماشى مع ظروف كل بلد وأولوياته.
- تكليف هذه الآلية كذلك بجرد كل الدراسات والبحوث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بها الجامعات والهيئات العربية والدولية المتخصصة، والسهر على متابعة التبادل المتعدد الأطراف قصد تمكين الدول العربية من الاستفادة من التجارب الناجحة وتعزيز التعاون والشراكة بينها.

مرفق رقم 2

القطاع الاقتصادي
إدارة العلاقات الاقتصادية

تقرير الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المختصين بإعداد مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقر الأمانة العامة 12-13 أغسطس 2018

2018/08/13

القطاع الاقتصادي

إدارة العلاقات الاقتصادية

تقرير الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المختصين بإعداد مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقر الأمانة العامة : 12-13 أغسطس 2018

- استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته العادية (101) ، أصدر المجلس القرار رقم (2172) بتاريخ 2018/2/8 بشأن مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على:" الطلب من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة الإسراع في تقديم ملاحظاتها حول مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

- وبالإشارة إلى اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالمملكة العربية السعودية في دورتها العادية رقم 29 والذي انعقد بتاريخ 11 إبريل 2018، والذي انتهى برفع وإحالة بند "مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" إلى الدورة (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسته في ضوء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء من أجل وضعه في صيغته النهائية تمهيداً لإقراره.

- عقدت لجنة من الخبراء المختصين في الدول العربية اجتماعها الثاني لاستكمال إعداد مسودة مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد آلية لمتابعة وتقييم مشروع الميثاق وذلك في ضوء الملاحظات الواردة من الدول العربية خلال الفترة 12-2018/8/13 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- وافتتح الجلسة أ.د ثامر العاني مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بقطاع الشؤون الاقتصادية والذي رحب بالوفود المشاركة في فعاليات الاجتماع مؤكداً على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتبارها مدخلاً أساسياً لتنمية قطاع الصناعات التحويلية ومصدراً مغذياً للمجتمعات الصناعية الكبرى ومدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة. مؤكداً على أهمية دور اللجنة في دراسة مقترحات وملاحظات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة.

- وشارك في الاجتماع ممثلو الدول العربية، (مرفق قائمة بأسماء المشاركين)، حيث قام المشاركون بانتخاب الدكتور/ كارم فاروق الشويخ ممثل جمهورية مصر العربية لترأس الاجتماع، وانتخاب السيد / بوغديري هشام ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كمقرر للاجتماع.

- ويعتبر هذا الاجتماع للجنة الخبراء مواصلة للاجتماع الأول المنعقد من 21 إلى 23 مايو 2018، وخلال الاجتماع ناقشت اللجنة الملاحظات الواردة من الدول العربيّة مع اعتماد جميع ملاحظات الدول التي تمّ الاتفاق حولها خلال الاجتماع الأول.

- وبعد مناقشة جميع الملاحظات الواردة من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة وبعد الاستماع إلى مداخلات جميع الوفود والتداول بشأنها، تم إعداد مشروع الميثاق في صورته النهائية.

- وأوصى الاجتماع بطلب مرئيات الدول العربية حول الفقرة (8) من آلية تنفيذ الميثاق والتقييم والتي تنص على:

"تتحمل الدول الموقعة على الميثاق نفقات تنفيذ الالتزامات الفردية لكل دولة على حده، بينما يمول تنفيذ المشاريع المشتركة عن طريق مساهمات الدول المعنية بالمشروع مع عدم التزام الدول غير المعنية"

وذلك لرفعه للمناقشة خلال الدورة القادمة (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي سوف تنعقد خلال الفترة 2-2018/9/6 للبت فيها، علماً بأن دولة الجزائر سوف توافي الأمانة العامة بتوضيحات إضافية حول هذه الفقرة وتعريفات يتم تضمينها ضمن الميثاق قبل انعقاد الدورة (102).

الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية

أ.د/ ثامر العاني

رئيس اللجنة

د. كارم فاروق الشويخ

جامعة الدول العربية

قطاع الشؤون الاقتصادية

إدارة العلاقات الاقتصادية

مسودة مشروع الميثاق العربي

لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة

والمتناهية الصغر

بعد تعديل الاجتماع الثاني للجنة الخبراء

(2018/08/13-12)

مقر الأمانة العامة

أولاً: ديباجة الميثاق

يعتبر النظام الاقتصادي القائم على تطوير "**المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**" من أكثر النماذج الاقتصادية شيوعا وانتشارا عبر مختلف دول العالم، بل أكثرها نجاحا في الوقت الراهن. ولقد ظهرت ملامح هذا النظام خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي في شكل استراتيجية للتنمية تتلاءم مع ظروف البلدان السائرة في طريق النمو، وتخفف من هيمنة الشركات الكبرى العابرة للأوطان والقارات التي لا تسمح بالمنافسة وتجنح للاحتكار بلجوئها للتكتلات التي تبقيها في الموقع المحرك للسوق بكافة مظاهره. وقد دفعت هذه الحالة بالعديد من الدول إلى اعتماد خيارات في مجال التنمية تنسجم مع ظروفها الاقتصادية وبيئتها الاجتماعية وترمي إلى تحقيق طموحاتها في الرقي والتقدم.

وقد أدى ظهور المناهج الجديدة في التسيير والإدارة الاقتصادية وما ترتب عنهما من مراجعات في أساليب الإنتاج الصناعي على وجه الخصوص، إلى بروز نوع جديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المتخصصة في نشاط الصناعات المكملة، حيث صارت جزءاً من النسيج الصناعي، كما ساهم اقتصاد المعرفة بدوره في تعزيز المكانة المحورية للمؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي شكلت النواة الأولى في كثير من البلدان الناشئة.

وفي الوقت الحاضر، أضحت المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تلعب دوراً هاماً وحيوياً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لأنها أصبحت تشكل مدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة، وعاملاً حاسما في زيادة الدخل القومي ومصدراً مغذياً للمجمعات الصناعية الكبرى، ومخبراً للتطبيقات التكنولوجية بالغة الدقة، وفضاءً للابتكارات بأشكالها المتنوعة، كما أنها الأكثر تحفيزا للقطاع الخاص (المبادرة الخاصة)، وبالتالي فهي بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها عبقرية الشعوب.

ونظراً للأهمية التي تمثلها الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في النسيج الصناعي العربي ووزنها ضمن الهيكل الصناعي الكلي، لاسيما في مجال التشغيل والمساهمة في الناتج الوطني الخام، فقد أصبحت الدول العربية تولي اهتماماً كبيراً بهذه المؤسسات باعتبارها مدخلاً أساسياً لتنمية قطاع الصناعات التحويلية.

ورغم ذلك، فإن دور هذا القطاع في المنطقة العربية بصفة عامة مازال دون الطموح ويواجه مجموعة من الصعوبات والقصور في مختلف المجالات التنظيمية والفنية والمالية والتسويقية وغيرها.

وبجانب ذلك، فقد تعددت تعريفات ومفاهيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بين الدول العربية بسبب تنوع إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية حيث يتأثر "مصطلح" المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالخيارات الاقتصادية الكبرى لكل بلد وتجاربه المتراكمة، ودرجة تصنيعه وطبيعة مكونات وعناصر إنتاجه الصناعي، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الأنشطة الصناعية الحديثة القائمة على المعرفة وارتباطاتها المعقدة مع قطاع الخدمات، وكذلك الكثافة السكانية ومدى توفر اليد العاملة ومستوى مؤهلاتها والسقف العام للأجور، بالإضافة إلى مختلفة جوانب محيط المؤسسة التي لها الأثر الملموس في تحديد ملامح وطبيعة المؤسسات القائمة فيها، كما أدى التعدد في دلالات المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى كثرة تعاريفها وكذلك معايير تصنيفها التي تختلف من بلد إلى آخر.

ومن هذا المنظور يمكن حصر أهم المعايير التي تصنف على أساسها هذا النمط على المؤسسات كما يلي:

1. عدد العمالة.
2. حجم رأس المال.
3. حجم المبيعات (رقم الأعمال).
4. طبيعة النشاط (صناعي، زراعي، تجاري، خدماتي).
5. الطبيعة القانونية للمؤسسة.
6. نوعية التكنولوجيا المستعملة.

إن المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكل عام وبدرجات قد تختلف من بلد إلى آخر تتميز بخصائص تؤهلها للعب دور القاطرة في ظل سرعة المتغيرات التي تطرأ على المشهد الاقتصادي للدول العربية، **وبالتالي فإن الاستثمار في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يعد عملية ممكنة ومجدية نظراً للعوامل الآتية:**

- لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في كثير من الحالات.
- تجذب المستثمرين وتحفزهم على توظيف أموالهم، بحثًا عن الربح السريع.
- قدرتها على التحكم في تسيير الموارد البشرية والمادية من جهة، وتعد وسيلة ناجحة لتدعيم تكوين طبقة من رجال الأعمال متشبعين بثقافة ريادة الأعمال من جهة أخرى.
- سرعة تكيفها وتفاعلها الإيجابي مع تحولات وتقلبات السوق.
- تحافظ على مناصب الشغل أثناء الأزمات.
- مرونة كبيرة في الانتقال من نشاط إلى آخر دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة من العقار المخصص للنشاط الاقتصادي، لا سيما الصناعي منه.
- قدرة بعض فروعها على الانتشار في المناطق الريفية والمدن الصغيرة الذي من شأنه تحقيق التوازن بين الأقاليم.
- السيطرة شبه الكلية للقطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم.
- سرعة تكيفها مع حاجيات المستهلك دائمة التغيير.
- قدرتها الكبيرة على الإبداع بوسائل بسيطة.

ولكن، رغم المزايا التي توفرها اقتصاديات الأقطار العربية لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمناخ الملائم والمشجع على تزايد المبادرة الخاصة وانتشار ثقافة ريادة الأعمال على أوسع نطاق، **إلا أن مفهوم "المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" في العديد من الدول العربية لا زال يشوبه بعض الغموض لأسباب يمكن حصر أهمها فيما يلي:**

1. نشأة المؤسسة الاقتصادية الخاصة في بيئة اقتصادية على مستوى الدولة يغلب عليها القطاع العمومي.
2. ضعف آليات الدعم والمساندة لهذا النوع من المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
3. قوة الاعتبارات الاجتماعية على كثير من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية الرامية إلى وضع أطر عملية تعمل على تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
4. تنوع المنظومات الاقتصادية في الدول العربية.
5. اختلاف قدرات التمويل وآلياته من بلد إلى آخر، وكذلك مستوى التراكم المعرفي والتكنولوجي.

وفي ظل الأزمة المالية الحالية وانكماش الاقتصاد العالمي بشكل عام، فقد تفاقمت صعوبات الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية نتيجة تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات من ناحية و زيادة المنافسة و صعوبة الولوج للتمويل الميسر و المعونات الفنية من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود الرامية لحماية مصالح الشعوب العربية وضمان اندماج اقتصاداتها من خلال قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي من شأنه تحقيق الرفاهية المطلوبة والتقدم المنشود في ظل التوازنات التي يتميز بها العالم في سياقه التاريخي الحالي.

ثانياً: عرض الأسباب

هناك توافق كامل في جميع دول العالم على أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر تاريخ البشرية وعلى دورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن الصورة الإجمالية لواقع هذه المؤسسات توضح بعض ملامح الاهتمام الجدي بها على أعلى المستويات.

لقد عبر الخبراء العرب في أكثر من مناسبة على ضرورة الإسراع في تنسيق جهود التنمية الاقتصادية العربية بجوانبها المختلفة، **نظراً للشروط الملائمة التي يتوفر عليها العالم العربي والتي تتمثل على وجه الخصوص في:**

- وفرة رؤوس الأموال بالقدر الكافي.
- وجود موارد طبيعية غير مستغلة بالقدر اللازم.
- توفر الكفاءات البشرية في جميع الميادين مع يد عاملة مؤهلة وكوادر.
- وجود سوق عربية قادرة على استيعاب السلع والخدمات التي تنتج داخل الفضاء العربي.

يعتبر " مشروع الميثاق العربي لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر " من هذا المنظور إطاراً ملائماً لترقية نشاطات القطاع وإدماجه في منظومة التعاون و التكامل للجامعة العربية.

إن هذه المبادرة تعد كذلك مدخلاً لتقوية الشراكة المتعددة الأشكال بين مختلف الأقطار العربية، وتسمح بنقل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في هذا المجال.

وتتضمن مسودة مشروع هذا الميثاق مجموعة من القواعد، غايتها تحقيق ما يلي:

1. السعي لتوحيد أسس التعريف لمصطلح "المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" عربياً.
2. وضع استراتيجية عربية لتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تأخذ في الاعتبار العناصر التالية على الأقل:

أ- حصر التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الدول العربية.

ب- مرجعية التجارب العربية الناجحة.

ج- توحيد مفهوم مكونات محيط المؤسسة.

د- تحديد الخطوات العملية لتسهيل عملية الاندماج.

هـ- انتقاء الآليات الملائمة الكفيلة بتسريع عملية التكامل.

كما أن اعتماد هذا الميثاق والشروع في تنفيذه سيسمح للدول العربية بتعزيز التوافق فيما بينها ويمنحها مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث أن انفتاح الدول العربية على بعضها البعض في ظل سياق دولي بالغ التعقيد تتضافر فيه مصالح القوى الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى إبقاء منطقتنا العربية مجرد أسواق لتصريف وبيع منتجاتها.

هذا الانفتاح هو الطريق الأنسب رغم العوائق والصعوبات التي قد تعترضه في كل مرحلة من مراحل تجسيده.

تلكم هي أهم الأهداف التي يسعى الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى تحقيقها وصولاً إلى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة التي لازالت تشكل تحدياً كبيراً في العديد من الدول العربية، كما سيؤدي المجهود العربي المشترك على المدى البعيد إلى القضاء على مظاهر الفقر وإحداث القفزة النوعية والطفرة التاريخية التي لطالما تمنتها الشعوب العربية.

ثالثا: مسودة مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

إن الوزراء (أو) ممثلي الحكومات البلدان الأعضاء في الجامعة العربية المجتمعون في .....

.....بتاريخ.....

وعياً منهم بدور ومكانة المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بإنشاء الثروة، ومناصب العمل، والتنمية الإقليمية و المحلية، والمدن الصغيرة، و تثبيت السكان، و محاربة الفقر، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

يعترفون:

- أن ترقية (روح ريادة الأعمال) و تنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تعد من العوامل المهمة لهيكلة الاقتصاديات المعاصرة وكذلك محاربة الفقر.
- إن تأثيرات العولمة و حركية التقدم التكنولوجي والابتكار قد ساهمتا في ظهور فرص جديدة و تحديات جديدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لكن ترتبت عنهما صعوبة استيعاب و اقتناء تقنياتها بسبب كلفتها العالية.
- إن الوطن العربي كتلة جغرافية واحدة تتوفر على موارد بشرية و مادية هائلة.
- أنه يوجد تنوع في اقتصاديات الدول العربية وظروفها الاجتماعية ونحتاج لمراعاة ذلك عند التعامل مع هذه النوعية من المؤسسات"

يتفقون على ما يلي:

- يثمنون الجهود العربية الرامية إلى تحقيق التكامل و الانسجام في مجال إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر و تطويرها و الحفاظ على استدامتها.
- يؤكدون على أن الظروف الاقتصادية الحالية تستلزم التكاتف والتعاضد لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

- تطوير الشراكة ما بين الدول العربية في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تسهيل حركة التنقل لأصحاب هذه المؤسسات بين الدول العربية، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة وتثمين نتائج البحث العلمي بما يعود بالفائدة على الدول كافة.
- مراعاة أن يتم الالتزام بهذا الميثاق في إطار المواثيق والاتفاقات العربية والمؤسسات والاتحادات العربية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية

ولذلك يتبنون "الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي يتضمن ما يلي:

الباب الأول: الالتزامات الفردية للدول العربية

أولاً: المصطلحات والتعاريف والتصنيف:

- تكييف التشريعات المؤطرة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- توحيد معايير تصنيفها.
- يتم الأخذ في الاعتبار عند تحديد المصطلحات والتعاريف والتصنيف طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة عربية في التعامل مع هذه النوعية من المؤسسات.

ثانياً: نشر وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال و لاسيما لدى الشباب عامة وخريجي الجامعات على وجه الخصوص:

وذلك من خلال تحفيز روح التفاؤل لدى الطلاب منذ الطور الثانوي و إدراج المعارف المرتبطة بها ضمن المنظومة التربوية و الجامعية.

– تعزيز وتنمية ثقافة فكر العمل الحر وريادة الأعمال بين شباب الخريجين وطلاب الجامعات والمدارس وتنمية التفكير الريادي والتوعية بثقافة الابتكار في المجتمع وتحفيز الرغبة على الإبداع واستقطاب الأفكار الريادية لدى الشباب والتوسع في التعليم القائم على اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

– تسعى الدول العربية إلى تبني منهجية مشتركة لتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تحدد معايير تحكم هذه الإجراءات وآجالها، ويعتمد في ذلك على تجاربها و تجارب الدول الأجنبية الأكثر نجاعة في هذا المجال.

– تبني الدول العربية تطبيق نموذج الشباك الواحد لتبسيط إجراءات إنشاء وترخيص هذه المؤسسات وتوفير الخدمات المالية وغير المالية من منفذ واحد.

رابعاً: تسهيل تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عبر القطاع المالي والمصرفي:

– تعكف الدول العربية على تطوير خدمات مالية تتماشى وحاجيات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، و تعمل على مواكبة الآليات المستحدثة في هذا المجال.

– تشجيع مبادرات التمويل من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات غير المصرفية لتوفير أنواع وأساليب التمويل المتنوعة لهذه المؤسسات

– دعوة الدول العربية لإنشاء مؤسسات أو شركات لضمان القروض لتسهيل الائتمان في هذا القطاع من المؤسسات.

خامساً: تنسيق الإطار التشريعي والتنظيمي:

تعكف الدول العربية على تبني إطار تشريعي وتنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتسم بالانسجام و التنسيق فيما يتعلق بأهداف تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وآلياتها، كما تتخذ هذه الدول بعين الاعتبار أثر النصوص التشريعية والتنظيمية التي تُسَنها في مختلف المجالات، على هذه الفئة من المؤسسات، بحيث تراعي هشاشتها وقلة إمكانياتها.

– على أن يتم الاستعانة بالخبرات الدولية الناجحة في هذا المجال مع مراعاة طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة عربية.

سادساً: توفير الأيدي العاملة المؤهلة وتنميتها:

تتآزر الدول العربية لتكوين مواردها البشرية و تتعاون على توفير كفاءات تتناسب مع احتياجات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كل منها، كما تعمل على تنمية المهارات النادرة والاستفادة المتبادلة منها في مجال التدريب الإداري والفني لأصحاب المؤسسات، والتدريب المهني والحرفي للعاملين في هذه المؤسسات.

سابعاً: البيانات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

- السهر على توفير أنظمة معلوماتية حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى الدول العربية.
- وتحيين الأنظمة المعلوماتية بما يضمن الحصول على معلومة اقتصادية ذات جودة في الوقت المناسب.

ثامناً: تحسين تنافسية المؤسسات والحفاظ على استدامتها

- وضع آليات لتحسين تنافسية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الدول العربية لتمكينها من الانتشار عربياً وولوجها الأسواق الدولية.
- دعم وتشجيع إنشاء شبكات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تطوير الفروع وتحسين جاذبية الأقاليم.
- دعم الابتكار لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيع تجسيد نتائج البحث العلمي.
- وضع آليات لمرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات بهدف إنقاذ تلك التي تملك مقومات اقتصادية لاستمرار نشاطها.
- تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بتمكينها من زيادة قدرتها التنافسية في مجال الصادرات.

الباب الثاني: الالتزامات المشتركة للدول العربية

أولاً: في مجال المعلومات الاقتصادية

- العمل على إنشاء منصة إليكترونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر توفر الخدمة لكل أصحاب هذه المؤسسات لكل دولة عربية.
- الربط الشبكي بين المنصات الإليكترونية العربية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتوفير وتبادل المعلومات الاقتصادية بين الدول العربية لتحسين الاقتصاد الكلي العربي وتوفير الفرص الاستثمارية المتاحة.
- التأكيد على ضرورة التنسيق مع كافة الدول العربية لتحديد الحد الأدنى من البيانات التي ينبغي على كل دولة استيفاءها حتى يتسنى تعظيم الاستفادة من تلك البيانات.

ثانياً: تسهيل تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

- الاستفادة من القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية التي تقدم خدمات لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفق الشروط المعمول بها.
- التوسع في استخدام التقنيات المصرفية الحديثة لضمان وصول الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي واستحداث منتجات وصيغ تمويلية حديثة.

ثالثاً: تطوير الشراكة بين الدول العربية في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

- تشجيع الصناعات التكميلية (المناولة) والشراكة بين المؤسسات العربية.
- تشجيع تبادل التجارب الناجحة وتكييف التشريعات القطرية لتتلاءم مع المتطلبات المتجددة لحركة رؤوس الأموال.
- توحيد المعايير والمواصفات ذات العلاقة بمفهوم الجودة.
- تبادل الخبرات ما بين الدول العربية و تثمين نتائج البحث العلمي بما يعود بالفائدة على كافة الدول.

- التنسيق مع المؤسسات والجهات العربية المقدمة للخدمات غير المالية وخاصة التسويق والمعارض والإنتاج والتصدير.
- صياغة استراتيجية لتنمية هذه المؤسسات بالدول العربية تهدف إلى التعاون والتنسيق بين الدول لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المؤسسات.
- إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الأقطار العربية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي واجتماعي
- العمل على إنشاء جائزة عربية تمنح لأفكار المشروعات الخلاقة التي يتقدم بها المبادرون وأيضاً للمؤسسات الأفضل في توفير الخدمات المالية وغير المالية لهذه المؤسسات.
- ضرورة التوسع في تبادل التجارب وفتح الأسواق العربية أمام منتجات المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتنظيم معارض متخصصة مشتركة لتسويق منتجات هذه المؤسسات
- تسهيل تبادل الخبرات بين المؤسسات نفسها من خلال آلية الإرشاد التي تقوم على تبادل الخبرات بين رجال الأعمال وأصحاب الخبرات وبين أصحاب الشركات الصغيرة ورواد الأعمال.

ويـقـــررون

- تعميق التشاور بين الأطراف الموقعة على الميثاق العربي لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والشروع في تجسيد الأهداف العامة التي تضمنها بالتعاون مع الجامعة العربية، وذلك من خلال تنصيب آلية متابعة وتقييم تضطلع بمهام تقديم الإرشادات والاقتراحات لتحسين ومراجعة السياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كما تسهر على متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تضمنها الميثاق.

- قيام الآلية المشار إليها أعلاه، وفي إطار القواعد العامة للميثاق باقتراح تكييف السياسات والخيارات المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتتماشى مع ظروف كل بلد وأولوياته.
- تكليف هذه الآلية كذلك بجرد كل الدراسات والبحوث حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي قامت بها الجامعات والهيئات العربية والدولية المتخصصة، والسهر على متابعة التبادل المتعدد الأطراف قصد تمكين الدول العربية من الاستفادة من التجارب الناجحة وتعزيز التعاون والشراكة بينها.
- التنسيق والتعاون بين مراكز ريادة الأعمال والابتكار والدعم التكنولوجي والحاضنات بالدول العربية لدعم تنافسية هذه المؤسسات.
- الاستفادة من البحوث العربية لرعاية وتوليد الأفكار الخلاقة لتنمية ودعم وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتنمية مجالات البحث والتطوير بهدف تطوير وتحسين جودة منتجات هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية.
- يتم العمل بهذا الميثاق في إطار المواثيق والاتفاقات العربية والمؤسسات والاتحادات العربية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي من بينها الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.
- الاستفادة من برامج الدعم الفني المقدمة من المنظمات والدول المانحة في عملية نقل التكنولوجيا إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- حصر التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووجود آلية لحل مشاكل التمويل لهذه المشاريع حيث أن بعض المصارف التجارية تتردد في منحها قروض ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تُقدّم هذه المؤسسات ضمانات.
- ضرورة وضع خطط زمنية لتنفيذ هذا الميثاق وصولاً إلى تحقيق التكامل الصناعي والاقتصادي العربي.

آلية متابعة التنفيذ والتقييم

تشكيل لجنة من ترويكا كبار المسؤولين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدولة صاحبة المبادرة والأمانة العامة وأي منظمة عربية متخصصة أو اتحاد ذات الصلة يعمل تحت مظلة الجامعة العربية تجتمع سوياً مرتين على هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن تقوم اللجنة بالمهام التالية:

1. وضع خطط زمنية لتنفيذ هذا الميثاق وصولاً إلى تحقيق التكامل الصناعي والاقتصادي العربي.
2. متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تضمنها الميثاق والقيام برصد وتقييم كل مرحلة من مراحل تنفيذ الميثاق وفق الخطط الزمنية المشار إليها في الآلية، وتحديد الانحرافات ومن ثم تقديم الاستشارة لتجاوز هذه الانحرافات.
3. متابعة أداء المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الدول العربية وتحديد المعوقات أو المشاكل ومقترحات الحلول.
4. تكييف وموائمة السياسات والخيارات المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للتماشى مع ظروف كل بلد وأولوياته.
5. جرد كل الدراسات والبحوث حول هذه المؤسسات التي قامت بها الجامعات والهيئات العربية والدولية المتخصصة، والعمل على متابعة التبادل المتعدد الأطراف قصد تمكين الدول العربية من الاستفادة من التجارب الناجحة وتعزيز التعاون والشراكة بينهما.
6. القيام بتقديم الإرشادات والاقتراحات لتحسين ومراجعة التشريعات والسياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .
7. تقوم الدول العربية بتسمية أعضاء ارتباط ووسائل اتصال باللجنة مجال البحث.
8. تتحمل الدول الموقعة على الميثاق نفقات تنفيذ الالتزامات الفردية لكل دولة على حده، بينما يمول تنفيذ المشاريع المشتركة عن طريق مساهمات الدول المعنية بالمشروع مع عدم التزام الدول غير المعنية.